# إضراب النفط
## بين المطالب العمالية ..والمصلحة الوطنية

### المبارك اجتمع مع اتحاد عمال البترول والنقابات عقب وقف الإضراب

# مجلس الوزراء: لا استجابة تحت الضغط

أحمد مغربي

شدد مجلس الوزراء خلال لقائه مع اتحاد عمال البترول والبتروكيماويات عقب الغاء الاضراب الشامل على انه لا مجال على الاطلاق للاستجابة لأي مطالب تحت الضغط بالامتناع عن العمل وتعطيل المصالح والخدمات الحيوية للبلاد بحسبان ذلك مسألة في غاية الخطورة وقد تهدد الدولة في أركانها. وقال بيان لمجلس الوزراء أمس انه في ضوء مبادرة اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بإلغاء قرار الاضراب الشامل والتحاق جميع العاملين بالقطاع النفطي بمقار عملهم بدءا من صباح أمس، فقد استجاب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى الطلب المقدم لمقابلة سموه، حيث استقبل رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ورؤساء النقابات البترولية أمس في قصر بيان». وناقش سموه مع الحضور الآثار السلبية المترتبة على الاضراب وتعطيل الإنتاج في مرافق النفط الحيوية والخسائر المترتبة على هذا الاضراب بالإضافة الى الأضرار الأخرى، وقد أكد سموه على التالي: أولا: توجيه الشكر العميق لكافة الأخوة والأبناء العاملين بالقطاع النفطي الذين لم يستجيبوا لتعطيل العمل بالقطاع النفطي تغليبا منهم للمصلحة العامة والعمل وفق القناعة الوطنية بضرورة حماية المال العام وعدم الاضرار بمصالح الدولة. ثانيا: الأسف الشديد للأضرار المادية البالغة وللخسائر الجسيمة التي أصابت المال العام والاقتصاد الوطني نتيجة للاضراب بالإضافة الى الأضرار الأخرى المباشرة وغير المباشرة التي تطال سمعة البلاد ومكانتها. ثالثا: ان سموه يسجل بكل التقدير للاتحاد وأعضائه شجاعة العودة إلى جادة الصواب وتغليب المصلحة الوطنية بموجب مبادرتهم الطيبة بإلغاء الإضراب وهو ما يحسب لهم ويجب أن يكون محل اعتبار. رابعا: التأكيد على ما أعلنه مجلس الوزراء من الثبات على الاحترام الكامل لأي حق قانوني للعاملين في أي جهة حكومية، وأنه ليس هناك مجال أو توجه للمنازعة في هذه الحقوق او الانتقاص منها في مختلف الجهات الحكومية والقطاعات في الدولة، مع التأكيد على أنه لم ولن يدخر وسعا في سبيل انصاف وتقدير كافة الجهود المخلصة والكفاءات المتميزة وجميع الأعمال ذات الطبيعة الخطرة والحساسة في مختلف المواقع والمستويات في كافة أجهزة الدولة. خامسا: التأكيد على أنه في ضوء ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية حرجة جراء استمرار تدني أسعار النفط وما يترتب على ذلك من تداعيات وتحديات جادة، فإنه يجب على أبناء الكويت جميعا مسؤولين ومواطنين تجسيد روح المسؤولية الوطنية والتضحية والتعامل الإيجابي المسؤول مع هذه التحديات وتغليب المصلحة العليا للبلاد على المصالح الخاصة بما يكفل النجاح في تجاوز هذه الظروف الحرجة. سادسا: انه يجب أن يكون معلوما للجميع أنه لا مجال على الاطلاق للاستجابة لأي مطالب تحت الضغط بالامتناع عن العمل وتعطيل المصالح والخدمات الحيوية للبلاد بحسبان ذلك مسألة في غاية الخطورة وقد تهدد الدولة في أركانها. ونحن والحمد لله دولة مؤسسات وقانون وقضاؤنا مشهود له بالنزاهة والكفاءة، وهو موضع اعتزازنا وفخرنا، وهناك دائما مساحة للرأي والرأي الآخر ولا سبيل الى فرض الرأي مهما كانت حجته ومبرراته، فصدورنا تتسع لكل الآراء والمقترحات، وكل الأمور يمكن تحقيقها بالحوار الحضاري الهادئ والموضوعية وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، ومجلس الوزراء لن يقبل السماح لأي جهة حكومية بأي تصرف أو عمل قد يشكل إضرارا بمصالح البلاد أو يمس سمعتها أو مكانتها وهو ما يرفضه أبناء الكويت المخلصين الغيورين جميعا على مصلحة الوطن وسمعته ومكانته.

وقد أعرب سمو رئيس مجلس الوزراء عن ثقته في حرص جميع أبناء الكويت على الحفاظ على مصالحها وصيانة مكانتها واعلاء شأنها، سائلا المولى عز وجل أن يحفظ عليها كريم نعمه وأن يديم عليها عزها وأمنها واستقرارها تحت راية حضرة صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما. وجاء وقف إضراب عمال القطاع النفطي بعد 3 أيام من الاضراب الشامل، حيث أعلن اتحاد عمال البترول في ساعة متأخرة من مساء أمس الاول وقف الاضراب وأعلنت «مؤسسة البترول» عودة الانتاج التدريجي الى مستوياته المعتادة عند 3 ملايين برميل يوميا في غضون 3 أيام. وجاء تصريح المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد بعد ساعات من بيان لاتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات جاء فيه «إكراما لمقام صاحب السمو أمير البلاد قررنا التالي: إلغاء قرار الإضراب الشامل والتحاق جميع عاملي وعاملات القطاع النفطي بمقار عملهم بدءا من صباح أمس». واعتبر الاتحاد ان «الهدف من تنفيذ الاضراب هو ايصال رسالة واضحة لا تحتمل اللبس بأحقية عمال وعاملات القطاع النفطي بمطالبهم»، «وانه حقق نجاحا منقطع النظير تمكن من خلاله جميع العمال التأكيد على دورهم الكبير كونهم عصب اقتصاد هذا البلد». وأكد الخالد في بيانه «انتهاء حالة إضراب القطاع النفطي وعودة عجلة العمل الى طبيعتها»، منوها بخطة الطوارئ التي انتهجتها المؤسسة والشركات التابعة لها خلال الايام الماضية لإبقاء مستويات انتاج مقبولة، وكان مجلس الوزراء طلب من مؤسسة البترول اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان ألا يؤثر الإضراب على عمليات الانتاج.

وأشاد المتحدث الرسمي بنجاح خطة الطوارئ التي انتهجها القطاع النفطي الكويتي والتي هدفت الى تأمين التزامات مؤسسة البترول الكويتية محليا وعالميا من خلال تزويد السوق المحلي بالمنتجات النفطية دون انقطاع وتغذية محطات الكهرباء والماء والإيفاء بالالتزامات التعاقدية مع عملاء المؤسسة في الخارج حفاظا على سمعة وصورة الكويت. وأثنى الخالد على الجهود التي تضافرت خلال فترة أزمة الإضراب لإدارة أهم قطاع في الدولة وعصب الاقتصاد الوطني، معربا عن بالغ تقدير القطاع لكل العاملين والمتطوعين والموظفين المتقاعدين والجهات التي ساندت إجراءات خطة الطوارئ وأسهمت في نجاحها. وتعهد اتحاد البترول في بيانه بـ«بذل كل جهد لعودة عجلة الإنتاج لوضعها السابق». وفي بيانه أوضح الاتحاد أن «الهدف من تنفيذ الإضراب كان إيصال رسالة واضحة لا تحتمل لبسا بأحقية عمال وعاملات القطاع النفطي بمطالبهم».

من جهة أخرى، أكد اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات أن سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك وجه بعدم التعرض للعمال المضربين في القطاع النفطي أو اتخاذ إجراء ضدهم بسبب مشاركتهم في الإضراب. وقال الاتحاد في بيان صدر عنه أمس، بعد لقاء سمو رئيس الوزراء، إن سموه أكد على أهمية تفعيل الحوار الهادف والموضوعي حول الأمور المختلف عليها وصولا إلى ما يحقق المصلحة العامة.

وجاء في نص البيان: تم ظهر اليوم (امس) الأربعاء الموافق 2016/4/20 مقابلة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في قصر بيان، وقد رحب سمو رئيس مجلس الوزراء بممثلي اتحاد عمال البترول والنقابات النفطية، شاكرا ومثمنا قرار اتحاد البترول بإلغاء الإضراب وعودة العمال الى مواقع عملهم، مشيدا بتغليب مصلحة البلاد العليا، طالبا من الجميع وضع مصلحة الكويت فوق كل اعتبارات أخرى، وضرورة عدم إلحاق الضرر بمصالح الدولة.

وأكد سموه على أهمية تفعيل الحوار الهادف والموضوعي حول الأمور التي تم الاختلاف عليها وصولا الى ما يحقق المصلحة العامة، مؤكدا حرص سموه على ما يحفظ حقوق أبنائه العاملين والعاملات في القطاع النفطي وفق الأنظمة والقوانين والتي تلقى من الحكومة كل عناية واهتمام، وقد وجه سموه بالتالي:

- إعداد التفاصيل المتعلقة بالمطالب العمالية ليتم بحثها بشكل موضوعي بين الجهات المعنية تحت إشراف ومتابعة مكتب سموه، تمهيدا لاتخاذ ما يلزم تحقيقه.

- التوجيه من سموه بعدم التعرض أو اتخاذ أي إجراء ضد العمال نتيجة مشاركتهم بقرار الإضراب.

في سياق متصل، اصدرت نقابة عمال شركة البترول الوطنية، ثاني اكبر النقابات النفطية، بيانا حول اللقاء مع سمو رئيس الوزراء أمس قالت فيه انه افضى الى تأكيد سموه على تشكيل لجنة لمناقشة المبادرات مع مكتب سمو رئيس الوزراء خلال الاسبوع المقبل، على أن يتم الرجوع إليه في حالة عدم الاتفاق على أي من البنود وإبلاغ مكتبه بكل المستجدات أولا بأول. وأضاف البيان أن الشيخ محمد العبدالله طلب من وزير النفط والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الجلوس على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاقية ملزمة لكل الأطراف والحفاظ على جميع المزايا والمكتسبات الموثقة باتفاقيات وقوانين ملزمة كما كانت دون انتقاص.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

**المبارك: ظروف البلد الاقتصادية تفرض علينا تجسيد روح المسؤولية الوطنية والتضحية**

**نأسف للأضرار المادية البالغة والخسائر الجسيمة التي تطول سمعة البلاد ومكانتها**

**اتحاد عمال البترول: رئيس الوزراء وجه بعدم التعرض للعمال المضربين أو اتخاذ إجراء ضدهم**

نزار العدساني وقيادات مؤسسة البترول يتابعون أداء الشركات أمس في مركز إدارة الأزمات

## الديوان الأميري ينفي صحة ما تم تداوله بشأن وجود أمر أميري بوقف الإضراب

الشيخ علي الجراح

كونا: نفى نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح صحة ما تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي جملة وتفيصلا من ادعاءات بأن مدير مكتب صاحب السمو الأمير أجرى اتصالات مع القائمين على اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ونقل لهم أمر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، بوقف الاضراب.

وأكد أنه لا صحة إطلاقا لكل ما نشر بهذا الشأن، وشدد على ضرورة توخي الدقة والمصداقية فيما ينشر وعدم الزج بمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه.

## «البترول الوطنية» تنهي تفعيل خطة إدارة الأزمات وارتفاع معدلات التكرير في غضون 3 أيام

أصدر الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية محمد غازي المطيري تعميما صباح أمس ينهي فيه تفعيل خطة إدارة الازمات، وقال في تعميم حصلت«الأنباء»على نسخة منه: انه نظرا لمعاودة اعمال الشركة الى حالتها الطبيعية فقد تقرر إنهاء تفعيل خطة إدارة الأزمات حسب تعليمات مؤسسة البترول استنادا للإجراءات الموضوعة بشأنها وذلك اعتبارا من صباح أمس.

وقال المتحدث الرسمي باسم الشركة خالد العسعوسي إن المصافي ستستعيد العمل بطاقتها القصوى في أقل من ثلاثة أيام. وكانت طاقة تكرير المصافي تتراوح بين 890 و930 ألف برميل يوميا قبل الإضراب.

## ناقلات النفط تصطف في مرافئ التصدير عقب إلغاء إضراب النفط

رويترز: اصطفت ست ناقلات عملاقة في مرفأ تصدير النفط لتحميل الخام أمس مع عودة القطاع تدريجيا إلى طبيعته بعد أن أنهى العمال إضرابا استمر ثلاثة أيام وأدى إلى تقليص إنتاج البلاد من النفط.

وقال مصدر في القطاع إن الكويت رفعت إنتاجها من الخام إلى 1,6 مليون برميل يوميا مقابل 1,1 مليون برميل يوميا يوم الأحد الماضي و2,8 مليون برميل يوميا في مارس.

وقال أحد المتعاملين في القطاع لدى شركة من شمال آسيا «مازال هناك بعض المشترين القلقين بشأن تحميل النفط». ووصلت سبع ناقلات نفط عملاقة إلى ميناء الأحمدي منذ السبت الماضي بحسب ما أظهرته بيانات تومسون رويترز، وجرى تحميل إحدى تلك الناقلات يوم الاثنين وهي في طريقها الآن إلى كوريا الجنوبية.

لكن الناقلات الست المتبقية مازالت في الميناء.

### في استطلاع لمركز الآراء الخليجية شمل 1303 أشخاص

# 70,9٪ من الكويتيين يرون المطالبة بامتيازات ومنافع لا تستحق.. غير مبررة

ماجد التركيت

هل المطالبة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد من الحكومة مبررة؟

هذا كان السؤال الذي تضمنته استمارة مسح القيم العالمي متمثلا في: «المطالبة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد من الحكومة» هل تعتقد أنها يمكن أن تكون دائما مبررة، أم غير مبررة على الإطلاق؟»، ولقد أعطيت الإجابات بناء على المقياس من (1ـ10) بحيث يعني الرقم (1) أنها غير مبررة إطلاقا، والرقم (10) يعني أنها مبررة دائما. وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

أوضحت النتائج أن (70,9٪) من الكويتيين يرون أن المطالبة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد من الحكومة غير مبررة، (42٪) منهم يرونها غير مبررة إطلاقا، بينما (29,1٪) من الكويتيين يرونها مطالب مبررة منهم (10,6٪) يرون أنها مبررة دائما. ولمعرفة الدور الذي يلعبه الجنس في تحديد مدى قبول الكويتيين ذكورا وإناثا لمطالبة الحكومة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد، جاءت النتائج لتؤكد أن الكويتيين ذكورا وإناثا متفقون إلى حد بعيد في رؤيتهم لهذا الموضوع، حيث إن (69,4٪ من الذكور، 73,9٪ من الإناث) يرون أن «مطالبة الحكومة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد» غير مبررة. كما أوضحت النتائج أن العمر يلعب دورا مؤثرا في مدى قبول أو رفض الكويتيين للمطالبة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد من الحكومة، حيث نجد أن صغار السن هم الأكثر قبولا لمثل هذه المطالب، حيث أن 66,6٪ من الكويتيين الأقل من 30 سنة يرون أن هذه المطالب غير مبررة، ترتفع النسبة لتصل إلى 72,3٪ في الفئة العمرية (30ـ49 سنة)، و(78,3٪) في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر، كما أن نسبة الذين يرون «المطالبة بامتيازات ومنافع لا يستحقها الفرد من الحكومة» غير مبررة إطلاقا تتناسب طرديا مع الفئة العمرية، حيث ارتفعت النسبة من (35,6٪) في الفئة العمرية (أقل من 30 سنة)، لتصل إلى (58,6٪) في الفئة العمرية (50 سنة فأكثر). وحول هذه النتائج وربطها بما يحدث حاليا في الكويت من اضراب العاملين في القطاع النفطي، صرح رئيس مجلس إدارة المركز ماجد التركيت بأن هذا السؤال ضمن مسح القيم العالمي الأخير، وهو سابق للإضراب الحالي، ولكن رغم ذلك يمكن استخلاص أن الرأي العام الكويتي لديه من الوعي بأن يرفض أغلبيته الاضرابات والمطالب بغير وجه حق، وبنفس الوقت قد يتغير موقفه حسب اختلاف الحالات.